استعمالات (سمع) فى القرآن الكريم

دراسة فى النحو والدلالة

إعـــداد

الدكتور / كمال سعد أبو المعاطى

قسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العـــلوم – جامعة القاهـــــرة

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك ربى حمدًا أستعين به على أداء الشكر لنعمائك ، وأصلى وأسلم على خاتم أنبيائك ، وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته واهتدى بهديه إلى يوم الدين ، وبعد :

فمن المعلوم أن الفعل هو أحد المكونات الأساسية فى كثير من التراكيب اللغوية ، حيث تتعدد صوره ويتنوع زمنه بشكل يزيد اللغة ثراء ونموًا ويجعلها أكثر تعبيرًا عن حاجات أصحابها والناطقين بها . ولأهمية الفعل فى الدراسات اللغوية فقد أولاه علماء اللغة والنحو مزيدًا من الاهتمام ، فضبطوا بنيته وحددوها وأوضحوا ما قد يطرأ عليها من تغير سواء كان ذلك التغير بالزيادة أو النقص ، كما حثوا على الاهتمام بدلالته وما يؤديه من معان تتعدد وتتنوع بتعدد وتنوع السياقات التى يوضع فيها ، أو بدخول بعض حروف الإضافة عليه ، الأمر الذي قد يسهم في إكسابه معانى جديدة . قال السَّرقُسطى: أول ما يجب للناظر في كلام العرب — بعد إحكام قياس حركات الإعراب — أن يُحكِم تثقيف الأفعال ؛ لما يدخلها من القياس بالتصرف ، ليتصل له قياس التصرف في الأفعال بقياس تصرف الإعراب فى الأسماء . [١] وقال ابن القوطية : اعلم أن الأفعال أصول مبانى أكثر الكلام ؛ ولذلك سمَّتها العلماء الأبنية ، وبعلمها يُستدل على أكثر علوم القرآن والسنة . [٢]

و لهذه الأهمية للفعل، فقد أفرد له بعض علماء اللغة مؤلفات خصوه بها وقصروها عليه ، من ذلك مثلاً : ((كتاب الأفعال)) لابن القوطية المتوفى سنة ٣٦٧هـ و ((كتاب الأفعال)) لأبى منصور الجبّان، المتوفى سنة ٤١٦هـ ، وكذا((كتاب الأفعال)) لأبى القاسم السعدى ، المعروف بابن القطّاع المتوفى سنة ٥١٥هـ إلخ ..، كما اهتم بعضهم ببعض الأبنية وأفردوا لها رسائل خاصة كـ (فعلْتُ وأفعلْتُ) التي ألف فيها الفراء ، وأبو زيد الأنصارى والأصمعى وأبو إسحاق الزجاج وغيرهم . أضف إلى هذا ما تذخر به كتب النحو واللغة من حديث عن الفعل وأبنيته .[٣] ويعد الفعل (سمع) من أهم هذه الأفعال التي شغلت حيزًا — ليس بالقليل — من اهتمامات النحاة ، حيث تعددت صور استعماله فى اللغة العربية بين متعدٍّ بنفسه ومتعدٍّ بحرف الجر ، كما اختلف القول فيه حول تعديه إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين ،

[١] كتاب الأفعال للسرقسطى ١ / ٥٢

[٢] انظر : مقدمة كتاب الأفعال لابن القوطية .

[٣] انظر : حصر هذه المصنفات في مقدمة كتاب " الأفعال فى القرآن الكريم " للدكتور / عبد الحميد مصطفى السيد هامش ص ٤ .

وسوف يحاول هذا البحث ـــ بعون من الله ـــ إماطة اللثام عن هذا الفعل وما يحمله من دلالات متنوعة ، وذلك من خلال ملاحظة استعماله فى القرآن الكريم ، وهو النص المحكم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد .

والذى لا شك فيه أن القرآن الكريم "هو الكتاب المعجز الذى يحمل بين دفتيه برهانَ كمالِه وآيةَ إعجازه، كما أنه الأساس الذى تُستخرج منه الأقيسة والأصول، "فهو حجة فى اللغة كما هو حجة في الشريعة" .[1]

وبداية نقول إن السَّمْع فى اللغة : هو حِسُّ الأذن ، جاء فى التنزيل ﴿ أو ألقى السَّمْعَ وهو شهيد ﴾ قال ابن السكيت : السَّمْع : سَمَع الإنسان وغيره ، يكون واحدًا وجمعًا ، كقوله تعالى: ﴿ ختم الله على قلوبهم وعلى سَمْعِهم ﴾ وهو في الأصل مصدر قولك : سمِع الشيء بالكسر سَمْعًا وسَماعًا ، وقد يُجمع على أسْمَاعٍ ، وجمع الأسْمَاع أسَامِع وجاء في لسان العرب ، قد سَمِعه سَمْعًا سِمْعًا سَماعًا سَماعة سَمَاعِيةً ، قال اللحيانى : قال بعضهم : السَّمْع المصدر و السَّمْعُ الاسم والسَّمْعُ أيضًا الأذن والجمع أسْمَاع .[2]

وقال صاحب المصباح : سمِعْته وسمِعت له سمعًا وسماعًا يتعدى بنفسه وبالحرف بمعنى ، فيقال : سَمِعَه وله وإليه وبه .[3]

وسوف يحاول البحث فيما يلي استقصاء الصور المستعملة لهذا الفعل كما وردت في آيات القرآن الكريم بغية الوقوف على أهم خصائصه التركيبية داخل الجملة والسياق الذى يوضع فيه ، وما يؤديه من دلالات ومعانٍ تتعدد وتتنوع بتعدد هذه الجمل وتلك السياقات .

أولاً : تعدى الفعل بنفسه :

قسَّم النحاة الفعل إلى متعدٍ ولازم ، وقالوا إن المتعدى ما نصب مفعولاً به ، وجعلوه على ضربين: أحدهما: أنْ يكون الفعل مصوغًا عليه، وذلك نحو: ضربتَ وقتلتَ وعلمت وظننت . *والثانى :* أن لا

[1] انظر : السابق / ٥
[2] انظر لسان العرب ٨ / ١٦٢ ، ومختار الصحاح ١ / ١٣٢
[3] انظر: المصباح المنير . للعلامة الفيومى ١٥٠ ، ١٥١

يكون كذلك ، ويكون منقولاً إلى التعدى بزيادة...[١] ثم قسّموا المتعدى إلى ثلاثة أنواع منها المتعدى إلى مفعول واحد نحو : ضربتُ زيدًا.

وجعلوا من هذا النوع ما كان علاجًا وغير علاج ، وقصدوا بالعلاج ما كان من أفعال الجوارح التى تشتمل عليها الرؤية نحو : اليد والرِّجْل واللسان . قال عبد القاهر : " فكل فِعْلٍ كان بما يشبه اليد والرجل نحو : الضرب والقتل والمشى والقيام والقعود كان علاجًا ، وما لم يكن علاجًا فأفعال القلوب وما جرى ذلك المجرى نحو : هويته وفهمته ..[٢] "

وقد جعلوا أفعالَ الحواس كلّها متعدية إلى مفعول واحد ، ومن بينها (سمع) الذى هو فعل الأذن . قال أبو على :" وأفعال الحواس كلها متعدية نحو : رأيته وشممته وذقته ولمسته وسمعته [٣] "

وقد جعلها " المجاشعى " مما يتعدى بغير وسيطة كما فى ضربت زيدًا وأكلت خبزًا . حيث قال فى معرِض حديثه عن قسمة الفعل في التعدى: وكذلك جميع أفعال الحواس نحو : رأيت زيدًا وسمعت حديثه .[٤]

وقال ابن الحاجب ." وأما (سَمِع) فهو من الأفعال المتعدية إلى واحد فى التحقيق .[٥] "

وقد فصّل ابن عصفور الحديث عن (سَمِع) وذكر أنه يتعدى إلى مفعول به ذى طبيعة خاصة وذلك في قوله : " وأما سمعت فلا يخلو أن يكون الواقع بعدها مما يُسمع أو من قبيل ما لا يُسمع ، فإن كان من قبيل المسموعات تعدّت إلى واحد باتفاق ، نحو : سمعتُ كلامَ زيد ..[٦] " وهو ما أكدّه ابن أبى الربيع فى قوله : " سمعت إن دخلت على ما يُسمع تعدّت إلى مفعول واحد ، كقولك : سمعت قراءة زيد [٧] " .

ولا فرق فى الاستعمال بين كون هذا المفعول اسمًا صريحًا أو ضميرًا فقد جاء النص القرآنى موضحًا هذا الاستعمال ومؤكدًا له فى أكثر من موضع ، منه قوله تعالى :

﴿ لقد سَمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء ﴾ آل عمران / ١٨١

﴿ قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها ﴾ المجادلة /٥٨

---

[١] انظر : المقتصد في شرح الإيضاح . عبد القاهر الجرجاني ١ / ٥٩٦

[٢] السابق نفسه . ٥٩٦/١

[٣] السابق ١ / ٥٩٧

[٤] شرح عيون الإعراب ١٢٠ - ١٢١ تحقيق : د / عبد الفتاح سليم .

[٥] الأمالى النحوية ١ / ٨٥

[٦] شرح جمل الزجاجى . لابن عصفور ١ / ٣١٠ تحقيق : د / صاحب ابو جناح .

[٧] الملخص فى ضبط قوانين العربية - لابن أبى الربيع ١ / ٢٥٨ . تحقيق د . على الحكمى وانظر : البحر المحيط - لأبى حيان ٣ / ١٤١

﴿ أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم ﴾ النساء / ١٤٠
﴿ لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرًا ﴾ النور/ ١٢
﴿ ولولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا ﴾ النور / ١٦
﴿ قالوا ياقومنا إنا سمعنا كتابًا أنزل من بعد موسى ﴾ الأحقاف / ٣٠
﴿ إنا سمعنا قرآنا عجبًا ﴾ الجن/ ١
﴿ وأنا لّما سمعنا الهدى ﴾ الجن/ ١٣
﴿ فمن بدّله من بعد ما سمعه ﴾ البقرة / ١٨١
﴿ وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع ﴾ المائدة / ٨٣
﴿ وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه ﴾ القصص / ٥٥
﴿ وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم لما سمعوا الذكر ﴾ القلم / ٥١
﴿ وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلامَ الله ﴾ التوبة / ٦
﴿ ولا يسمع الصُّمُّ الدعاءَ إذا ما ينذرون ﴾ الأنبياء / ٤٥
﴿ يسمع آياتِ الله تتلى عليه ﴾ الجاثية / ٨
﴿ والله يسمع تحاوركما﴾ المجادلة / ١
﴿ يسمعون كلامَ الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه ﴾ البقرة / ٧٥
﴿ لا يسمعون حسيسها وهم فيما اشتهت أنفسهم خالدون﴾ الأنبياء / ١٠٢
﴿ يوم يسمعون الصيحة بالحق ﴾ ق / ٤٢
﴿ أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم ﴾ الزخرف / ٨٠
﴿ إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ﴾ فاطر/ ١٤
﴿ إنى آمنت بربكم فاسمعونِ ﴾ يس / ٢٥

وإذا تأملنا الفعل في سياق هذه الآيات يتبين أنه بالرغم من دلالته المباشرة على "السمع " الذى هو فعل الأذن ، إلا أن ذلك لم يمنع من حمله عدة دلالات هامشية اكتسبها من وجوده في بعض السياقات ، وقد تنبه النحاة خاصة المعنيين بالتفسير إلى بعض هذه المعانى ، فقد جاء فى " الكشاف " أن معنى قوله تعالى "

حتى يسمع كلامَ الله " أى : يتدبره ، ويطّلع على حقيقة الأمر [١] . فالسماع هنا يصاحبه تدبر أو هو فى معناه . وقال فى قوله تعالى : " فمن بدّله من بعد ما سمعه " أى : تحققه وتأكد منه [٢]

وأما قوله تعالى: " قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها " فقد ذهب بعضهم إلى أن (سمع) هنا بمعنى : أجاب . قال أبو السعود : " وهذا المعنى يؤكده ما كان من شأن المجادلة مع رسول الله (ص) فقد رُوى أنها راجعت النبى (ص) أكثر من مرة تشكو إليه حالها حتى قال لها النبى (ص) : " ما عندى في أمرك شيء " وأنها كانت ترفع رأسها إلى السماء وتقول : اللهم إنى أشكو إليك فأنزل على لسان نبيِّك . وعليه فمعنى سمعه تعالى لقولها إجابة دعائها [٣] . وجاء في لسان العرب : قد تأتى (سمعت) بمعنى : أجبت ، يُقال : اسمع دعائى : أى أجب ، ومن الحديث " اللهم إنى أعوذ بك من دعاء لا يُسمع " أى لا يُستجاب [٤] .

وأما قوله تعالى " والله يسمع تحاوركما " فقد قيل فيه : إن المقصود يعلم تراجعكما الكلام ، وجاءت صيغة المضارع للدلالة على استمرار السمع تبعًا لاستمرار التحاور وتجدده [٥] .

ويبدو أن الزيادة التى يحققها الفعل فى دلالته إنما تأتيه من طبيعة الفاعل الذى يقوم به ، والمفعول الذى يقع عليه ، أو بمعنى آخر إنما تتحقق له من خلال السياق الذى يوضع فيه . قال الراغب : يُعبر بالسمع تارة عن الفهم ، وتارة عن الطاعة تقول : اسمعْ ما أقولُ لك، ولم تَسْمعْ ما قلت ، يعنى : لم تفهم . وقال : وكل موضع أثبت الله السمع للمؤمنين ، أو نفى عن الكافرين ، أو حثّ على تحرِّيه، فالقصد به إلى تصور المعنى والتفكر فيه [٦] .

وجدير بالذكر ما أثبته ابن القيم للفعل (سمع) من معانٍ منها : سمع الإدراك ومتعلقه الأصوات ، وسمع العقل والفهم ومتعلقه المعانى وكلاهما يتعدى بنفسه ، وقد جعل من الأول قوله تعالى : " لقد سمع الله قولَ الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء [٧] "

---

[١] انظر : الكشاف - للإمام محمود بن عمر الزمخشرى ٢ / ٢٤٨ تحقيق : مصطفى حسين أحمد
[٢] انظر : السابق ١ / ٢٢٤
[٣] انظر تفسير : أبى السعود ٥ / ٦٩٢
[٤] انظر : لسان العرب - لابن منظور ٨ / ٦٣
[٥] انظر : تفسير أبى السعود ٥ / ٦٩٢
[٦] مفردات ألفاظ القرآن - للراغب الأصفهانى /٤٢٦. وانظر : الكليات - لأبى البقاء الكفوي/ ٤٩٦
[٧] آل عمران / ١٨١

إذ الإدراك إحاطة الشيء بكماله . وجعل من الثانى قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرنا واسمعوا " [١] ، فليس المراد سمع مجرد الكلام ، بل سمع الفهم والعقل [٢] . قال الزمخشرى: (واسمعوا) أى أحسنوا سماع ما يكلمكم به رسول الله (ص) ويُلقى عليكم من المسائل بآذان واعية وأذهان حاضرة .. وقولهم انظرنا : أى انتظرنا وتأنّ بنا حتى نفهمه ونحفظه [٣] .وهكذا تتعدد معانى الفعل (سمع)تبعًا لطبيعة السياق الذى يرد فيه والفاعل القائم به وكذا المفعول الواقع عليه ونرى أن هذه المعانى إنما تحققت للفعل على سبيل الحقيقة لا المجاز ، فإن قيل إن المعنى الحقيقى لـ (سمع) هو سمع الأذن أو إدراك المسموع بطريق الأذن وما سوى هذا المعنى يعد مجازًا ، قلنا : معلوم أن المجاز إذا كثر استعماله لحق بالحقيقة وصار حقيقة عرفًا ، وهو أمر معروف عند أصحاب الصناعة اللغوية ، وقديمًا عقد ابن جنى فى خصائصه[٤] بابًا فى أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة ، كما ذهب كثير من النحاة إلى أن الحقيقة قد تصير مجازًا كما قد يحدث العكس، والأمر فى النهاية يرجع إلى كثرة الاستعمال أو قلته .

وباستقراء آيات القرآن الكريم تبين أنها جاءت فى كثير من المواضع متضمنة الفعل (سمع) وقد حُذف متعلقه كما في قوله تعالى : " سمعنا وعصينا " البقرة / ٩٣[٥] .

قال الزمخشرى : قالوا : سمعنا قولك ، وعصينا أمرك . ويلاحظ أن تقدير المتعلق مع هذه الصورة من صور الفعل لابد أن يكون شيئاً مما يُسمع ؛ لأن السمع المقصود هو سمع الأذن

وقوله تعالى : ﴿ سمعنا وأطعنا ﴾ البقرة / ٢٨٥[٦] ، وكذا ما جاء من قوله تعالى فى الآيات الآتية :

﴿ ولا تكونوا كالذين قالوا سمعنا وهم لا يسمعون ﴾ الأنفال / ٢١

﴿ وإذا تتلى عليهم آياتنا قالوا قد سمعنا لو نشاء لقلنا مثل هذا ﴾ الأنفال / ٣١

﴿ ربنا أبصرنا وسمعنا فارجعنا نعمل صالحًا إنا مُوقنون ﴾ السجدة / ١٢

﴿ قال لا تخافا إننى معكما أسمع وأرى ﴾ طه / ٤٦

قال الزمخشرى معناه : " أسمع وأرى ما يجرى بينكما وبينه من قول وفعل " [٧] وقوله تعالى ﴿أطيعوا الله ورسوله ولا تولّوا عنه وأنتم تسمعون ﴾ الأنفال / ٢٠

---

[١] البقرة / ١٠٤

[٢] انظر : بدائع الفوائد ٢/ ٧٥ والكليات ٤٩٦ ، ٤٩٧

[٣] انظر تفسير الكشاف ١/ ١٧٤ ، ١٧٥ .

[٤] انظر : الخصائص ٢ / ٤٤٧ وما بعدها

[٥] وانظر : النساء / ٤٦ ، وتفسير الكشاف ١ / ١٦٦

[٦] وانظر : النساء / ٤٦ ، والمائدة / ٧ ، والنور / ٥١

[٧] الكشاف : ٣ / ٦٦

وقوله تعالى﴿ لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا فى أصحاب السعير ﴾ الملك / ١٠

قال الزمخشرى : لو كنا نسمع الإنذار طالبين للحق أو نعقله عقل متأملين [١] . وقال أبو السعود : لو كنا نسمع كلامًا أو نعقل شيئاً ما كنا في أصحاب السعير [٢]

ومنه أيضًا ﴿ يا أبتِ لم تعبد مالا يسمع ولا يُبصر﴾ مريم / ٤٢

﴿ إنما يستجيب الذين يسمعون ﴾ الأنعام / ٣٦

﴿ خذوا ما آتيناكم بقوة واسمعوا ﴾ البقرة / ٩٣

﴿ واتقوا الله واسمعوا والله لا يهدى القوم الفاسقين ﴾ المائدة / ١٠٨

وقوله تعالى : ﴿ واتقوا الله ما استطعتم واسمعوا وأطيعوا وأنفقوا﴾ التغابن / ١٦ ، قال الزمخشري : أى واسمعوا ما توعظون به وأطيعوا فيما تؤمرون به وتنهون عنه [٣] .وهكذا يحذف معمول الفعل (سمع) ويقدَّر بحسب ما يقتضيه السياق ، إلا أنه ــ في جميع الأحوال ــ لا بد أن يكون شيئًا مما يُسمع كما اشترط ذلك النحاة .

ثانيًا:تعدية الفعل بحروف الجر:

يتعدى (سمع) إلى مفعوله غير الصريح وذلك بواسطة حروف الإضافة التى تدخل عليه فتكسبه بعض الدلالات التى تتعدد وتتنوع بحسب ما تحمله تلك الحروف من معانٍ ودلالات . حيث تكون تلك الحروف جهات فى تعدية الفعل ، ومن ثم يترتب على وجودها نوع من أنواع الجهة كالظرفية والاستعلاء والمصاحبة والملاصقة والتخصيص ...إلخ .

وقد ذهب بعض الباحثين إلى القول بأن حروف الإضافة فى التعدية مع المفعول به غير الصريح تكون جهة في فهم علاقة الإسناد وكذا علاقة النسبة في التعدية ، ويرى الدكتور تمام : أن المعانى التى تدخل تحت عنوان النسبة وتُتخذ قرائن في التحليل وفي فهم النص بصورة عامة هي ما يسمى معانى حروف الجر ، وأن هذه الحروف التى أسماها حروف النسبة هى التى تجعل علاقة الإسناد نسبية [٤].

---

[١] السابق : ٤ / ٥٧٩

[٢] تفسير أبى السعود : ٥ / ٧٤٦

[٣] الكشاف ٤ / ٥٥٠

[٤] انظر : اللغة العربية معناها ومبناها / ٢٠٤ والأصول / ٢٢٧

ونظراً لما تقوم به حروف الجر من وظيفة على مستوى المعنى تتمثل في إيصال معنى الفعل أو ما في حكمه إلى صورة من صور المفعول به أى المتأثر بالفعل، فلعله من المناسب العدول عن هذا المصطلح (حروف الجر) إلى مصطلح آخر أوضح تعبيرًا وأكثر دلالة وهو مصطلح ((حروف الإضافة)) ذلك أن مصطلح حروف الجر ما جاء إلا للتعبير عن الأثر الإعرابي الذى تخلّفه هذه الحروف فى الكلمات التي بعدها شأنها فى ذلك شأن حروف النصب أو الجزم . على حين أن ما تقوم به على مستوى الدلالة أكبر بكثير من هذا الدور المحدود الذى حصرها فيه بعض النحاة وهو ما فَطِن إليه ابن يعيش فى قوله : " وتسمى حروف الإضافة ، لأنها تضيف معانى الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها [١] " وقد ذهب ابن القيم إلى أن الفعل المُعدّى بالحروف المتعددة لابد أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر ، وهذا بحسب اختلاف معانى الحروف [٢] . وباستقراء استعمالات الفعل (سمع) فى القرآن الكريم تبين أن حروف الإضافة تدخل عليه فتكسبه قدرًا من هذه المعانى . ومن أبرز هذه الحروف :

أولاً: (اللام) و (إلى):

جاء فى الصحاح ، يُقال : تسمَّعتُ إليه ، وسَمِعْتُ إليه ، وسَمِعْتُ له ، كله بمعنى . وفيه أيضًا : استمعتُ كذا ، أى : أصْغيتُ ، وتسمَّعتُ إليه . فإذا أدغمت قلت : اسَّمَّعْتُ إليه [٣] . وقرئ : "لا يسَّمَّعون إلى الملأ الأعلى [٤] " بالتخفيف والتشديد ، وأصله يتسمعون ، والتسمع: طلب السماع ، يقال : تسمَّع فسمِع أو فلم يسْمع . وعن ابن عباس : هم يتسمعون ولا يسمعون [٥] . وجاء فى مختار الصحاح : يُقال : تسمَّع إليه ، وسمع إليه وسمع له كله بمعنى[٦]. لقوله تعالى : " لاتسمعوا لهذا القرآن[٧] " قال الزمخشري : والمعنى : لا تسمعوا له إذا قُرئ وتشاغلوا عند قراءته برفع الأصوات [٨] . وقال أبو حيان : قال الذين كفروا لا تسمعوا ، أى : لا تصغوا لهذا القرآن ، والغوا فيه إذا تلاه محمد (صلى الله عليه وسلم) [٩].

---

[١] شرح المفصل : ٨ /٧
[٢] بدائع الفوائد ٢ / ٢٠
[٣] الصحاح للجوهرى . مادة (س . م . ع)
[٤] سورة الصافات ، آية / ٨
[٥] البحر المحيط . لأبي حيان ٤ / ٣٥ .
[٦] مختار الصحاح ١ / ١٢٢
[٧] سورة فصّلت ، آية / ٢٦
[٨] الكشاف ٤ / ١٩٧
[٩] البحر المحيط ٧ / ٤٩٤

وقد درج بعض النحاة على توجيه الفعل المتعدى بنفسه إذا قُرِن بحرف الجر تارة بالحمل على الزيادة أو الحذف ، وأخرى بالحمل على التضمين . قال ابن الأنبارى : قوله تعالى : " لا يسَّمَّعون إلى الملأ الأعلى " أتى (بإلى) وإن كان يسمعون لا يفتقر إلى حرف جر ؛ لوجهين :

أحدهما : أن يكون حمل (يسَّمَّعون) على (يصغون) ؛ لأنه في معناه ، فكما يقال : يصغون إليه ، فكذلك يُقال : يسَّمَّعون إليه .

والثانى : أن يكون المفعول محذوفًا ، وتقديره : لا يسمعون القول ، مائلين إلى الملأ الأعلى [١] .

ونص أبو حيان على تضمنه معنى (يصغون) فقال : وعدّاه بإلى لتضمّنه معنى الإصغاء [٢] .

وأرى أن إفادته الإصغاء هنا حقيقة لا تضمين ؛ لأن ذلك من معانيه التى نصّت عليها معاجم اللغة وشواهد العربية ونصوصها ، ومنها آيات القرآن الكريم . جاء في لسان العرب : سمّعه الصوت وأسمعه استمع له تسمَّع إليه : أصغى . وقد سبق بيان أن تسمَّعت إليه وسمعت إليه وسمعت له، كله بمعنى [٣] . قال الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى " لا يسَّمَّعون إلى الملأ الأعلى " فإن قلت : أى فرق بين سمعت فلانًا يتحدث ، وسمعت حديثه وإلى حديثه ؟ قلت : المعدى بنفسه يفيد الإدراك ، والمعدى بإلى يفيد الإصغاء مع الإدراك [٤] . وقد عُلِم أن السمع هو إدراك المسموع ، أمَّا الإصغاء فهو طلب إدراك المسموع بإمالة السمع إليه ، يقال : صغا يصغو إذا مال ، وفى القرآن " فقد صغت قلوبكما [٥] . أى : مالت . وأما الاستماع : فهو استفادة المسموع بالإصغاء إليه ليُفهم [٦] . جاء في مختار الصحاح : استَمَع له أى :أصغى [٧] . ومعنى هذا أن إضافة حروف الإضافة إلى الفعل تكسبه مزيد دلالة وهو أمر أوضحه استعمال الفعل فى القرآن الكريم ولعل فى استقراء هذه الآيات وبيان أقوال المفسرين فيها ما يوضح هذا ويؤكده : قال تعالى : " وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه [٨] " قال أبو حيان : لا تسمعوا ، أى : لا تصغوا كان النبى (ص) إذا قرأ القرآن فى المسجد أصغى إليه الناس من مؤمن وكافر ، فخشى الكفار

---

[١] البيان في غريب إعراب القرآن - لابن الأنباري - ٢ / ٣٠٢ ، ٣٠٣

[٢] انظر : اللمحة البدرية ٢ / ٧٥ تحقيق د . صلاح رواى . والبحر المحيط ٧ / ٢٥٣

[٣] انظر : لسان العرب ٨ / ١٦٨

[٤] الكشاف ٤ / ٣٦

[٥] سورة التحريم ، آية / ٤

[٦] انظر : الفروق فى اللغة لأبى هلال العسكرى . / ٨١

[٧] مختار الصحاح ١ / ١٢٢

[٨] سورة فصلت آية / ٢٦

استمالة القلوب بذلك فقالوا : متى قرأ محمد (ص) فلنلغط نحن بالمكاء والصفير والصياح ... حتى يخفى صوته[١].

وقال الزمخشرى : المعنى : لا تسمعوا له إذا قُرئ وتشاغلوا عند قراءته برفع الأصوات [٢].. فمن الواضح أن فى النهى عن السماع هنا وسلوك هذا المسلك نهى عن الإصغاء . ومنه قوله تعالى " وإن يقولوا تسمع لقولهم كأنهم خشب مسندة " [٣]. حيث تصف الآيات قومًا من المنافقين هم رؤساء المدينة كانوا يحضرون مجلس النبى (ص) فيستندون فيه ، وفيهم جهارة المناظر وفصاحة الألسن ، فكان النبى (ص) ومن حضر يعجبون بهياكلهم ويسمعون إلى كلامهم وينصتون [٤].

ومنه أيضًا قوله تعالى : " وإذا قُرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا "[٥] قال الألوسي : الاستماع معروف ...، والإنصات : السكوت[٦]. وجاء فى لسان العرب : الإنصات هو السكوت والاستماع للحديث ، وأنصت ينصت إنصاتًا : إذا سكت سكوت مستمع [٧]. قال الزمخشرى : ظاهره وجوب الاستماع والإنصات وقت قراءة القرآن فى صلاة وغير صلاة [٨] .

وأما قوله تعالى " وأنا اخترتك فاستمع لما يُوحى[٩] " فيؤكد على أن استمع هنا بمعنى: أصغى . فقد جاء في تفسير ابن عطية : لما قيل لموسى عليه السلام استمع لما يُوحى ، وقف على حجر، واستند إلى حجر ووضع يمينه على شماله وألقى ذقنه إلى صدره ووقف يستمع[١٠].فمن الواضح أن الموقف الذى وقفه موسى عليه السلام والهيئة التى وقف عليها يُؤكدان أن (استمع لما يوحى)جاءت بمعنى : أصغى . ـــ وقد جعل النحاس قوله تعالى : " ومنهم من يستمعون إليك "[١١] بنفس المعنى أى : يصغون [١٢]. قال مكى : " يتعدى استمع باللام وإلى "[١٣]. وتتحدث الآية عن قوم انتهى سمعهم إلى رسول الله (ص) وهو يقرأ القرآن فأظهروا اهتمامًا بما يقول إلا أنهم لم يؤمنوا به، ولذلك جاء تعقيب الآية بقوله تعالى " أفأنت تُسمع الصم

---

[١] انظر : البحر المحيط ٧ / ٤٩٤
[٢] الكشاف ٤ / ١٩٧
[٣] سورة المنافقون آية / ٤
[٤] انظر : الكشاف ٤/ ٥٤٠
[٥] سورة الأعراف آية / ٢٠٤
[٦] روح المعانى ٥/ ١٤٠
[٧] لسان العرب ٢ / ٩٩
[٨] الكشاف ٢ / ١٩٢
[٩] سورة طه آية / ١٣
[١٠] المحرر الوجيز ـ لابن عطية ـ ١٠ / ١١
[١١] سورة يونس آية / ٤٢
[١٢] إعراب القرآن ـ ٢ / ٢٥٦
[١٣] الكشف ٢ / ٢٢٢

ولو كانوا لا يعقلون " قال الزمخشري : معناه : ومنهم ناس يستمعون إليك إذا قرأت القرآن وعلّمت الشرائع ولكنهم لا يعون ولا يقبلون [١] ومثله قوله تعالى : " ومنهم من يستمع إليك "[٢] أى : حين تتلو القرآن ، فقد رُوى أن نفرًا من سادة قريش منهم أبو سفيان وأبو جهل والنضر وشيبة والوليد وأضرابهم كانوا يتحلقون حول النبى (ص) حين يقرأ القرآن ويصغون إلى كلامه حيث يصلهم ، إلا أن الله جعل على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرًا ، فلم يؤمنوا به وزعموا أنه أساطير الأولين .[٣]

وأما قوله تعالى " نحن أعلم بما يستمعون به إذ يستمعون إليك " [٤] فقد قال الحوفى فيه : لم يقل يستمعونه ولا يستمعونك لّما كان الغرض ليس الإخبار عن الاستماع فقط ، ولما كان مضمّنًا أن الاستماع كان على طريق الهزء بأن يقولوا مجنون أو مسحور ، جاء الاستماع بالباء وإلى ؛ ليُعلم أن الاستماع ليس المراد به تفهُّم المسموع دون هذا المقصد . والمعنى : نحن أعلم بالذى يستمعون به إليك وإلى قراءتك وكلامك ، إنْ يستمعون إلا لسَقطِك وتتبُّع عيبك ، ولهذا ذكر تعديته بالباء وإلى "[٥] فمن الواضح أن دخول حروف الإضافة على الفعل في هذه الآيات ونحوها أكسبه مزيد معنى وجعله أكثر تعبيرًا عن المعنى المقصود فى السياق الذى وُضِع فيه ، ونؤكد على أن هذه المعانى التى يكتسبها الفعل إنما تتحصّل له على سبيل الحقيقة وليس التضمين كما زعم بعض النحاة . وقد يكتسب الفعل مع حرف الإضافة " اللام " دلالات أخرى وردت فى استعمال العرب ونصّت عليها معاجم اللغة ، وهى دلالات يُسهم السياق بدور كبير فى توضيحها والكشف عنها ، ومن ذلك مثلاً ما جاء فى لسان العرب من قوله : سمع له : أطاعه وما رُوى فى الخبر بأن عبد الملك بن مروان خطب يومًا فقال : وليكم عمر بن الخطاب ، وكان فظًا غليظًا مضيقًا عليكم فسمعتم له .بمعنى أطعتم [٦].

ومنه : سمع له ، بمعنى قَبِل وأجاب ، جاء في " النهاية " : " سمع الله لمن حمده " أى : أجاب مَنْ حمده وتقبّله [٧]. وقد حمله كثير من النحاة على التضمين . قال ابن مالك : تضمَّن "سمع" معنى أصغى فتعدى تعديته ، ومعنى استجاب فيُعدى تعديته [٨]. وذهب ابن القيم إلى أن الفعل "سمع" يُراد به أربعة معانٍ : منها

---

[١] الكشاف ٢ / ٣٤٩
[٢] سورة الأنعام آية / ٢٥
[٣] انظر : الكشاف ٢ / ١٣
[٤] سورة الإسراء آية / ٤٧
[٥] البحر المحيط ٦ / ٤٣
[٦] انظر : لسان العرب ٨ / ١٦٦
[٧] النهاية ٢ / ٤٠١
[٨] انظر : شرح التسهيل ٢ / ٨٤

: سمع إجابة وإعطاء ما سُئل ، ثم قال : وأما سمع الإجابة فيتعدى باللام نحو : سمع الله لمن حمده [١]. قال السهيلى : قولهم : " سمع الله لمن حمده " مفعول "سمع" محذوف ؛ لأن السمع متعلق بالأقوال والأصوات دون ما عداها ، وذهب إلى أن " اللام " جاءت على بابها ، إلا أنها تؤذن بمعنى زائد وهو الاستجابة المقارنة للسمع ، فاجتمع فى الكلمة الإيجاز والدلالة على المعنى الزائد [٢]. وكلامه يؤكد أن دخول حرف الإضافة على الفعل (سمع) يُكسبه مزيد دلالة وأنها تدخله على سبيل الحقيقة لا التضمين ، وقد ذكر " ابن خروف " أن كثيرًا من الأفعال لا يُعلم تعديها إلى ما تتعدى إليه إلا بالسماع والاستعمال وفهم المعنى [٣]. وهى أمور يجب الأخذ بها عند إرادة الكشف عن الدلالات المحتملة لكلمة معينة .

ثانيًا : (الباء) :

ذكر البغدادى أن تعدية (سمع) بالباء معروف فى كلام العرب ، ومعناه الإخبار ، ونَقْل ذلك إلى السامع . وأوضح أنه يدخل حينئذٍ على غير المسموع ، وليست الباء فيه زائدة وجعل منه ما جاء فى المثل : " تسمع بالمعيدى خيرٌ من أن تراه " [٤]. ومنه أيضًا قول الشاعر :

فإذا سَمِعت بمالكٍ فتيقَّنن ... أن السبيل سبيلُه فتزوّدِ

وقول الآخر [٥]

صاحِ هل ريْت أو سَمِعْت براعٍ ... ردّ فى الضَّرع ما قرى فى العِلابِ

وقد جاء الفعل بهذه الصيغة وبذات المعنى وهو " الإخبار " فى عدد من آيات القرآن الكريم منها : قوله تعالى : ﴿ ما سمعنا بهذا فى آبائنا الأولين ﴾[٦] قال البصري : معناه ما سمعنا بهذا الذى يدعونا إليه نوح من أنه لا إله لنا غير الله فى القرون الماضية [٧]. وقال أبو حيان : الإشارة فى هذا تحتمل أن تكون لنوح عليه السلام وأن تكون إلى ما كلمهم الله به من الأمر بعبادة الله ورفض أصنامهم . ثم علّق بقوله : والظاهر أنهم كانوا مُباهتين ، وإلا فنبوة إدريس وآدم لم تكن المدة بينها وبينهم متطاولة ، بحيث تنسى . [٨]

[١] انظر : بدائع الفوائد ٢ / ٧٥ ، ٧٦
[٢] انظر : نتائج الفكر ٣٥٢ ، ٣٥٤
[٣] شرح جمل الزجاجى - لأبى الحسن بن خروف الإشبيلى - ١ / ٣٥٥
[٤] انظر: خزانة الأدب ٩ / ١٧٢ تحقيق / عبد السلام هارون
[٥] هو إسماعيل بن يسار ، الأغانى ٤ / ١١٩ وشرح شواهد الشافية ٣١٦ وخزانة الأدب ٩ / ١٧٢
[٦] سورة المؤمنون / ٢٤
[٧] تفسير الطبرى ، جامع البيان فى تأويل القرآن ٩ / ٢٠٩
[٨] انظر : البحر المحيط ٦ / ٤٠٢ والكشاف ٢ / ١٨٣

وقوله تعالى : ﴿ قالوا ما هذا إلا سحر مُفترى وما سمعنا بهذا فى آبائنا الأولين ﴾ [١] قال الزمخشرى : يريد : ما حُدِّثنا بكونه فيهم .[٢] ولا خُبِّرنا بهذا . وذكر أبو حيان أنهم ما سمعوا بهذا فى آبائهم أى : فى زمان آبائهم وأيامهم ، بمعنى أنهم زعموا أنهم لم يصلهم خبره . وقد كذبوا فى ذلك ، وطرق سمعهم أخبار الرُسل السابقين موسى فى الزمان [٣]. وقوله تعالى : ﴿ ما سمعنا بهذا فى الملة الآخرة إن هذا إلا اختلاق ﴾[٤] معناه : أنَّا لم نسمع من أهل الكتاب ولا من الكُهَّان أنه يحدث فى الملة الآخرة توحيد الله ولم يخبرنا أحد منهم أن ذلك سيكون في آخر الزمان[٥]. ومنه أيضًا قوله تعالى : ﴿ فلما سمعت بمكرهن﴾ [٦] إذ المعنى : فلما سمعت باغتيابهن لها ونُقِل لها خبر سوء قالتهن فيها وبأنها كانت تراود فتاها عن نفسه ، أعتدت لهن متكأً . وأما قوله تعالى : ﴿ لهم أعين لا يبصرون بها ولهم آذان لا يسمعون بها ﴾[٧] فالباء هنا للاستعانة ، وهى الدالة على آلة الفعل ، الداخلة عليها ، نحو : كتبت بالقلم ، لأن الفعل لا يتأتَّى على الوجه الأكمل إلا بها . وقيل : باء السببية [٨]. وقال أبو جعفر النحاس : أى هم بمنزلة من لا يفقه ، لأنهم لا ينتفعون بها ، أولئك كالأنعام بل هم أضل . وفسَّرها الزمخشرى بأنهم لا يسمعون ما يُتلى عليهم من آيات الله سماع تدبّر كأنهم عدموا فهم القلوب وإبصار العيون واستماع الأذن [٩].

وتدخل الباء على (سَمَّع) المشدد فيكون بمعنى : شهَّر وأذاع ، ذكرتْ ذلك كتب اللغة ومعاجم العربية ولم يرد في القرآن الكريم ،جاء فى مختار الصحاح :سَمَّع به تسميعًا ، أى: شهّره [١٠].

وفى الحديث : من فعَل كذا سَمَّع اللهُ به أسامعَ خلقه يوم القيامة . وذكر فى اللسان : سَمَّع بفلان ، أى : ائت أمرًا يُسْمَع ، ونوِّه بذكره . وسَمَّع بفلان فى الناس : نوَّه بذكره ، والسُّمْعة : ما سُمِّع به من الناس . ويُقال : سَمَّعت بالرجل تسميعًا وتسْمِعةً إذا شهرته ونددت به [١١]. وقال فى المصباح : سَمَّعت بالشئ : أذعته ليقوله الناس [١٢]. وفى الحديث : مَنْ سَمَّع الناس بعمله سَمَّع الله به سامع خلقه . وهكذا تدخل الباء

---

[١] سورة القصص آية / ٣٦
[٢] الكشاف ٣ / ٤١١
[٣] انظر : البحر المحيط ٧ / ١١٩
[٤] سورة ص آية / ٧
[٥] انظر : البحر المحيط ٧ / ٣٨٥
[٦] سورة يوسف آية / ٣١
[٧] سورة الأعراف آية ١٧٩، ١٩٥
[٨] مغنى اللبيب - لابن هشام - ١ / ١٢٠
[٩] انظر : الكشاف ٢ / ١٧٩
[١٠] مختار الصحاح ١ / ١٣٢
[١١] لسان العرب ٨ / ١٦٥
[١٢] المصباح المنير / ١٥١

على (سمع) فيكتسب تلك الدلالات التى نرى أنها تدخله على جهة الحقيقة وليس المجاز ولا التضمين كما ذهب إلى ذلك كثير من النحاة . وربما دخلت (مِنْ) الجارة على (سمع) في بعض الأساليب المسموعة عن العرب وإن لم تأت أيضًا في القرآن الكريم ، وتكون حينئذٍ بمعنى القبول . قال أبو حيان : إن العرب لا تقول : أسمعتك بمعنى قَبِلتُ منك ، وإنما تقول : سمعتُ منك ، بمعنى قبلت ، فيعبِّرون عن القبول بالسماعِ إلا أنه حمل ذلك على المجاز [١] . وذكر ابن القيم : أن سَمِع القبول يتعدى باللام تارة وبمن أخرى ، وقد أرجع ذلك إلى المعنى والسياق الذى يرد فيه الفعل . فقال : إذا كان السياق يقتضى القبول عُدّى بمن ، وإذا كان يقتضى الانقياد عُدّى باللام [٢] . ثم ذكر فى موضع آخر أن ظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين فى مثل هذه الأفعال بمعنى الآخر ، وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره [٣] . ويُفهم من كلامه إنكاره التضمين فى الحروف وقوله بوقوعه فى الأفعال إلا أن الواقع الذى يثبته استعمال الفعل فى اللغة والقرآن الكريم يكشف عن أن (سمع) فعل يُطلق ويُراد به عدة معانٍ تجرى على الحقيقة .. وحسبُك أن ترى هذه المعانى في كلام يُحتج به ، وأن من هذه المعانى ما يجئ متعديًا كسمع بمعنى فهم وسمع بمعنى أطاع وقبل ، ومنها ما يجئ لازمًا كسمع بمعنى استجاب وبمعنى أصغى . وقد سبق ذكر ما قاله ابن القيم من أن (سمع) يراد به أربعة معان ، أحدها : سمع الإدراك ومتعلقة الأصوات والثانى : سمع فهم وعقل ومتعلقه المعانى ، والثالث : سمع إجابة وإعطاء ما سئل ، والرابع : سمع قبول وانقياد [٤] . وقد بين خصوصية كل معنى من هذه المعانى ، وأرجع ذلك إلى السياق الذى يرد فيه الفعل . ومقتضى كلامه أن " دلالات الفعل قد تكون متعددة والحروف تبع لهذه الدلالات يُؤتى بها لتناسب هذه المعانى إلا أنه يعد هذا من باب التضمين "[٥] . ونرى أن المسألة دلالية صرفة ، وأنه يجب النظر إليها فى ضوء الدلالة التى يكتسبها الفعل نتيجة وضعه في سياق معين وما قد يُضم إليه من حروف الإضافة ، وهى مسألة لغوية معجمية فى أحد جوانبها . ومع قناعتنا بما يمكن أن يقدمه التضمين من إثراء للغة العربية بفضل ما يفتحه لها من مجالات واسعة للتعبير ،وبما يمنحه لتراكيب اللغة من قدرة على تجسيد المعانى بما يتناسب والمقامات التى تأتى لتعبر عنها ، إلا أن مسألة التضمين تظل فى حاجة إلى إعادة نظر و إلى مزيد دراسة "لأنها تبنى على أساس غير متين يرى أن بعض الألفاظ أصول فى معانيها"

---

[١] انظر : البحر المحيط ٣ / ٢٦٤
[٢] بدائع الفوائد ٢ / ٧٥
[٣] السابق ٢ / ٢١
[٤] انظر : بدائع الفوائد ٢ / ٧٥ ، ٧٦
[٥] دراسات فى لغة القرآن . د. محمد حسن عواد / ٧١

وبعضها فروع وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا ثبت بالدليل القاطع أن هذا اللفظ أسبق وجودًا من ذلك اللفظ الآخر فى تاريخ الألفاظ المُعرِق فى القدم " [١] وأنى لنا إثبات هذا ،فالأمر يحتاج لإثباته إلى معجم تاريخي لألفاظ اللغة ،وهو أمر لما يتوفر لنا بعد ، ونرجو أن يتوفر له من ينهض به مستقبلا .

ثالثًا : تعدية (سمع) إلى مفعولين .

يتعدى (سمع) إلى مفعولين ويأتى ذلك على صورتين الأولى يتعدى فيها بنفسه ، والثانية يتعدى فيها بحرف التعدية الهمزة . وقد وردت الصيغتان فى القرآن الكريم .

أ ــ تعدية (سمع) إلى مفعولين بنفسه .

ذهب جمهور النحاة إلى أن أفعال الحواس جميعها تتعدى إلى مفعول واحد نحو : رأيته وشممته ولمسته وذقته وسمعته ، إلا أن " الفارسي " يرى أن (سَمِعْت) من بين هذه الأفعال يتعدى إلى مفعولين ، واشترط أن يكون الثانىمنهما مما يُسمع كقولك : سمعت زيدًا يقول [٢] قال عبد القاهر : وإنما خصّ سمعت بالتعدى إلى مفعولين ، لأنه يقع على القول والنطق ، والقول لا بد له من قائل يُسمع منه ، وليس كذا أخوات سمعت ؛ لأن (رأيت) لا يقتضى أكثر من شيءيقع عليه الرؤية ... ولو قلت : سمعت زيدًا يقتل . لم يجز ؛ لأن القتل ليس مما يُسمع [٣]. وما ذهب إليه " الفارسي " من القول بتعدى (سمع) الواقع على اسم عين إلى مفعولين ، مسبوق إليه بقول " الأخفش" كما ذكرت ذلك كتب النحو ، وتبعه فيه ثلة من النحاة منهم ابن بابشاذ وابن الصائغ وابن أبي الربيع وابن مالك وغيرهم [٤] . قال ابن أبي الربيع : سمعت إنْ دخلت على ما يُسمع تعدّت إلى مفعول واحد . فإن دخلت على ما لا يُسمع كانت من هذا الباب ــ يعنى (الذي ينصب مفعولين) ــ تقول : سمعت زيدًا قارئاً ، ولا بد أن يكون الثانى مما يُعلم بالسمع كأنه قال : زيدًا قارئاً بسمعى[٥].

ومن أقوالهم يتضح أنهم يشترطون لتعدى (سمع) إلى مفعولين شرطين :

الأول:أن يكون المفعول الأول مما لا يُسمع كأن يدل على (ذات أو عين) .

---

[٥] السابق / ٧٠

[١] انظر: الإيضاح العضدى / تحقيق : د / حسن شاذلى فرهود ١ / ١٩٦ ـ ١٩٧ ، و شرح المفصل ٧/ ٦٢

[٢] المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٥٩٧ ، وانظر : شرح كافية ابن الحاجب للموصلى . تحقيق د . على الشوملى ٢ / ٥٤٧

[٣] انظر : حاشية الصبان ١٩/٢

[٤] الملخص فى ضبط قوانين العربية ١ / ٢٥٨ وانظر: شرح التسهيل ـ لابن مالك ٢ / ٨٤ .

الثانى:أن يكون ، المفعول الثانى دالاً على قول أو نطق . وقد حملوا عليه ما جاء فى القرآن الكريم من قوله تعالى : ﴿ ربنا إننا سَمِعْنا مناديًا يُنادى للإيمَان ﴾[١] وقوله تعالى ﴿ سمِعْنا فَتى يَذْكُرهُم ﴾[٢] وأما قوله تعالى ﴿ هلْ يَسْمَعُونكم إذْ تدْعُون ﴾[٣] فقد قالوا فيه : إن المعنى : هل يسمعون دعاءكم ، فحُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، واستدلوا له بما جاء فى قوله تعالى : ﴿ إنْ تدعُوهم لا يَسْمَعُوا دُعاءَكم ﴾[٤] . وذكر ابن الشجرى : أن حذف المضاف فى كلام العرب وأشعارها وفى الكتاب العزيز أكثر من أن يُحْصى ، وجعل أحسنه ما دل عليه معنى أو قرينة أو نظر أو قياس . ثم قال : ودلالة النظر مع القياس والقرينة كقوله تعالى : "هل يسمعونكم إذ تدعون " أراد هل يسمعون دعاءكم ، وأما دلالة القياس على هذا المحذوف فأنك لا تقول سمعت زيدًا ، وتُمْسك حتى تأتى بعد ذلك بلفظ مما يُسمع [٥]. وقد أنكر الجمهور ذلك ، وقالوا : لا تتعدى (سمعت) إلا إلى مفعول واحد ، فإن كان مما يُسمع فهو ذاك ، وإن كان عينًا فهو المفعول والجملة بعده حالية بعد المعارف صفة بعد النكرات . قال ابن يعيش : والحق أنه يتعدى إلى مفعول واحد كأخواته ، ولا يكون ذلك المفعول إلا مما يُسمع ، فإن عديته إلى غير مسموع ، فلا بد من قرينة بعده من حال أو غيره تدل على أن المراد ما يُسمع منه ، فإذا قلت : سمعت زيدًا يقول . فزيد المفعول على تقدير حذف مضاف ، أى : قولَ زيد ، ويقول فى موضع الحال ، وبه عُلم أن المراد قوله [٦] ، وقد عدّ ابن السيد البطليوسي ما ذهب إليه الفارسي فى هذه المسألة من مسائله التى غلط فيها ، وعلل ذلك بأن (سمعت) لو كان مما يتعدى إلى مفعولين ، لم يخلُ أن يكون من باب ما يتعدى إلى مفعولين لا يجوز السكوت على أحدهما ، وهو باب (ظن وأخواتها) أو يكون من باب ما يجوز فيه السكوت على أحد المفعولين ، وليس في العربية باب آخر له حكم ثالث . ثم قال مفنّدًا رأى الفارسي ومن تبعه : ولا يجوز أن يكون من باب " ظننت " ؛ لأنهم عدّوه إلى مفعول واحد ، فقالوا : سمعت كلام زيد . ولا يجوز أن يكون من باب " أعطيت " ؛ لأن باب "أعطيت" لا يجوز أن يكون المفعول الثانى فيه إلا اسمًا محضًا ، ولا يجوز أن يقع موقعه فعل ولا جملة ، وأنت تقول : سمعت زيدًا يتكلم . وسمعت زيدًا وهو يتكلم . فتأتى بعده بفعل وجملة .. وبعد أن قدم هذه الاعتراضات المدعومة

---

[١] آل عمران / آية / ١٩٣
[٢] الأنبياء / آية / ٦٠
[٣] الشعراء / آية / ٧٢
[٤] فاطر / آية / ١٤
[٥] انظر : أمالى ابن الشجرى . تحقيق محمود الطناحى ١/ ٧٨-٨٠
[٦] شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٦٢ ، ٦٣

بالأدلة انتهى إلى القول بأن (سمعت) لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد ، وبذلك تكون حاسة السمع ـ عنده ـ بمنزلة سائر الحواس فى تعديها إلى مفعول واحد [١]. كما ذهب ابن الحاجب إلى أن (سمع) من الأفعال التى لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد فى التحقيق . وإنْ أوْهَم فى بعض حالاته أنه قد يتعدى إلى مفعولين ، وذلك من جهة المعنى والاستعمال ، أما المعنى فلأنه يتوقف على مسموع منه ، وأما الاستعمال فلقولهم : سمعت زيدًا يقول ، وسمعت زيدًا قائلاً ،وقوله تعالى" هل يسمعونكم إذ تدعون " [٢] وقد أخذ فى إزالة هذا الوهم ، ثم انتهى إلى أن الفعل (سمع) لا ينصب إلا مفعولاً واحدًا [٣]. وأمّا ابن يعيش فقد علّق على رأى " الفارسي " بقوله : ولا أراه صحيحًا ، ثم جزم برأيه قائلاً : والحق أنه يتعدى إلى مفعول واحد كأخواته، يقصد أفعال الحواس [٤] . وقد فسّروا الآيات السابقة بناءً على تلك النظرة ، قال الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى " ربنا إننا سمعنا مناديًا ينادى للإيمان "[٥] . تقول سمعت رجلاً يقول كذا ، وسمعت زيداً يتكلم . فتوقع الفعل على الرجل ، وتحذف المسموع ، لأنك وصفته بما يُسمع أو جعلته حالاً عنه فأغناك عن ذكره ، ولولا الوصف أو الحال لم يكن منه بد ، وأن يقال : سمعت كلام فلان أو قوله [٦] . وقد جعل أبو حيان جملة (ينادى) فى موضع الصفة ، مُرجحًا هذا الرأى ، وواصفًا إياه بالصحيح ، وقد علل ذلك بأنه المقرر فى علم النحو و هو الذى عليه جمهور النحاة [٧] .

وفى قوله تعالى " سمعنا فتى يذكرهم يُقال له إبراهيم " قال الزمخشرى فإن قلت : ما حكم الفعلين بعد (سمعنا فتى) وأىّ فرق بينهما ؟ قلت : هما صفتان لفتى ، إلا أن الأول وهو (يذكرهم) لا بد منه لسمع ؛ لأنك لا تقول : سمعت زيدًا وتسكت ، حتى تذكر شيئاً مما يُسمع ، وأما الثانى فليس كذلك وقال بعضهم : إن كون الجملة صفة أبلغ فى نسبة الذكر إليه ـ عليه السلام ؛ لما فى ذلك من إيقاع الفعل على المسموع منه ،وجعله بمنزلة المسموع مبالغة فى عدم الواسطة فيفيد أنهم سمعوه بدون واسطة [٨] .

ورأى بعض آخر أن الأوفق بالمعنى فيما جعله حالاً أو وصفًا أن يُجعل بدلاً بتأويل الفعل بالمصدر على ما يراه بعض النحاة ، لما فى البدل من استغناء عن التجوز والإضمار ، إذ هو مسموع ، والبدل هو المقصود

[١] انظر : شرح أبيات الجمل ـ لابن السيد البطليوسي / ٢٨٨ تحقيق د. عبد الله الناصر وانظر حاشية الصبان ٢ / ١٩
[٢] سورة الشعراء / آية ٧٢
[٣] انظر : أمالى ابن الحاجب ١ / ٨٥
[٤] انظر : شرح المفصل ٧ / ٦٢
[٥] آل عمران / آية ١٩٣ وانظر : الكشاف ١ / ٤٥٥
[٦] انظر : البحر المحيط ٣ / ١٤١
[٧] الكشاف ٣/ ٦١
[٨] انظر : روح المعانى ـ للألوسى ٩ / ٦١

بالنسبة ، فهو كقولهم : سُلب زيد ثوبه ، إذ ليس زيد بمسلوب ، ولم يجعلوه محتاجًا إلى التأويل ، وإبدال الجملة من المفرد جائز . جاء فى " الهمع " إن بدل الجملة من المفرد بدل اشتمال ، وفى " التصريح " قد تُبدل الجملة من المفرد بدل كل من كل . إلا أن تأويل الفعل بالمصدر قليل فى الاستعمال ، لذا آثروا الوصفية أو الحالية[١] . كما اختلفوا أيضًا فى توجيه إعراب كلمة (الناس) من قول الشاعر[٢] :

سمعْت الناس ينتَجعون غيثًا فقلت لصيدح انتجعى بلالا .

حيث رُويت كلمة (الناس) بالرفع تارة ، وبالنصب تارة أخرى . جاء فى " شرح أبيات الجمل " .فمن رفع فعلى الحكاية ، ولم يَسمع هو ذلك . وإنما سمع قائلاً يقول : الناسُ ينتجعونَ غيثًا . فحكى ما سمع ومن نصب فهو الذى سمع ذلك منهم[٣] وقد حمله المبرِّد على الحكاية أيضًا وذكر أن تأويله : سمعتُ من يقول الناسُ : ينتجعون غيثًا . فحكى . وقال فى " الكامل " قوله : سمعت : الناسُ ينتجعون ، حكاية ، والمعنى إذا حُقّق ، إنما هو : سمعتُ هذه اللفظة . أى : قائلاً يقول : الناسُ ينتجعون غيثًا . وعليه يكون الناسُ ابتداء ، وينتجعون خبره[٤] . كما أورده " الحيدرة اليمنى" فى باب حكاية الجمل بالرفع على الحكاية ، وجعل تقديره : سمعتُ قولَ الناس : الناسُ ينتجعون غيثًا[٥]. وإلى هذا ذهب الزمخشرى فى أحد قوليه ، إذ أورده بالرفع أيضًا فى تفسير أول سورة البقرة وجعل جملة (الناس ينتجعون) محكية وجعل الحكاية إما بقول مقدّر على مذهب من اشترط فى الحكاية القول ، أو بسمعت على خلاف[٦] . كما فسّره على الحكاية أيضاً جمّ غفير من النحاة منهم ابن جنى والأزهرى والأشمونى وغيرهم[٧]. وأما رواية النصب ، فقد احتج القائلون بها على أمرين :

الأول : أن (سمع) المتعلقة بذات مخبر عنها تنصب مفعولين .

الثانى : أن قوله (ينتجعون) وقع مفعولاً ثانيًا وهو ليس قولاً .

---

[١] انظر : حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٢ / ٩٠ وشرح التصريح ٢ / ١٦٢

[٢] البيت لذ ى الرمة ، انظر ديوانه ٤٤٢ والمقتضب ٤ / ١٠ وخزانة الأدب ٩ / ١٦٧ وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٣٢

[٣] انظر :شرح أبيات الجمل . للبطليوسي / ٢٨٨ ، ٢٨٩

[٤] انظر : المقتضب ٤ / ١٠ والكامل ٤ / ١٨٠ ، ١٨٢

[٥] انظر : كشف المشكل في النحو - للحيدرة اليمنى - تحقيق / هادى عطية مطر

[٦] انظر : الكشاف ١ / ٤٨ وما بعدها .

[٧] انظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٢٣٢ وشرح التصريح ٢ / ٢٨٢ وشرح الأشمونى ٤ / ٩٣

وقد ذكر الحريرى أن رواية البيت على هذا النحو مما توهمه أهل اللغة ، وأوضح أن ذلك لا يجوز ؛ لأن النصب يجعل الانتجاع مما يُسمع ، وما هو كذلك . ولهذا رأى أن الصواب أن يُنشد البيت بالرفع على وجه الحكاية [١] .

غير أن تأمل كلام النحاة ، واستعمال الفعل يثبت جواز هذا الأمر ويؤكده ، إذ من المعلوم أن المسموع مطلق الصوت سواء كان قولاً أو حركة ، فالمشى مثلاً فيه صوت تحريك الأقدام ، وكذا الانتجاع الذى هو طلب التُجعة ، وهى مكان المطر إذا أجدبوا ، والطلب يكون إما بالسؤال وهو قول أو بالتردد ذهابًا ومجيئًا وفيه حركات مسموعة [٢] . وقد كان ابن مالك على وعى بهذا الأمر عندما قال : ولا يُخبر بعدها إلا بفعل دالٍ على صوت [٣] " ولم يقل قولاً . وذكر البغدادى أن (سمع) فى أكثر استعمالاته متعلقه الصوت ولا يُستعمل فى غير مسموع ، فإن اللفظة موضوعة له ، ولا يلزم الدلالة على الصوت وضعًا ، بل يكفى الدلالة عليه ولو التزامًا [٤] . وقد ذهب " الرضىّ " فى أحد قوليه إلى أبعد من ذلك فقال " ولا يُشترط ذكر مسموع بعد سمع ، ورأى أن اشتراطه أكثرى ، قال فى شرح الكافية " وأنا لا أرى مانعًا من نحو : سمعتك تمشى ، لجواز سمعت أنك تمشى اتفاقًا [٥] .

وهكذا يتبين أن الفعل (سمع) كان مثار خلاف واضح بين النحاة ، فمنهم من عدّاه إلى مفعولين بشروط ، ومنهم من اكتفى بتعديته إلى مفعول واحد وعمد إلى التأويل ليثبت هذا ، وقد أوقع بعضهم في اضطراب ، حتى إ ن عالمًا فى وزن وقيمة عبد القاهر الجرجانى ، لم يجزم فيه برأى ، فهو تارة موافق على تعدية الفعل إلى مفعولين ، ذاهبًا فى ذلك مذهب أستاذه " الفارسى " وأخرى يميل مع الجمهور مبرزًا اعتراضهم وموضحًا عدم إمكانية حمل الفعل على باب (ظننت وأخواتها) ومن ثمّ نراه يلجأ إلى التأويل والافتراض ، ثم ينتهى إلى قول يكشف به عن اضطرابه . يتضح هذا من أقواله فى هذه المسألة . حيث قال بداية " وإنما خُصّ (سمعت) بالتعدى إلى مفعولين ، أنه يقع على القول والنطق ، والقول لا بد له من قائل يُسمع منه ، وليس كذا أخوات (سمعت) [٦] . ثم يقول ، وكأنه أحس شيئًا فى نفسه من استعمال هذا الفعل — " واعلم أن قول الشيخ أبى علىّ فى (سمعت) أن الثانى ينبغى أن يكون

---

[١] درة الغوّاص / ١٤٤ وانظر : تهذيب الخواص من درة الغوّاص - لابن منظور / ١٣٠ تحقيق : الشريف البركاتى .
[٢] انظر : خزانة الأدب ٩ / ١٦٧
[٣] شرح التسهيل ٢ / ٨٤
[٤] خزانة الأدب ٩ / ١٦٨
[٥] انظر : السابق ٩ / ١٦٧ ، وشرح الكافية ٢ / ٢٨٧
[٦] المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٥٩٧

مما يُسمع ، كقولك : سمعت زيدًا يقول ذلك . يقتضى ظاهره أن (يقول) هو المفعول الثانى ، و(يقول) جملة من فعل وفاعل ، والجملة لا تقع مفعولة إلا فى باب العوامل الداخلة على المبتدأ و الخبر كـ (ظننت وعلمت) ، ولا يمكننا أن نقول إن (سمعت) دخل على مبتدأ و خبر ؛ لأنا نجدهم يقولون : سمعت زيدًا شعرًا ، والشعر ليس بزيد ، فلو كان داخلاً على المبتدأ والخبر لم يجز أن يقع فى الثانى ما ليس بالأول فى المعنى . كما لم يجز فى باب (ظننت) و لوجب أن لا يجوز الاقتصار على مفعول واحد نحو : سمعت شعرًا ، فإذاً ينبغى أن يُحمل على أن (يقول) حال ، كأنك قلت : سمعت زيدًا فى حال قوله كذا ، وفى حال إنشاده ، لكنه حال يدل على المفعول ويُغنى عنه ! من حيث أنك إذا سمعته فى حال القول فقد سمعت القول فاعرفه ! [١] "

ولعل إمعان النظر فى كلام عبد القاهر و أقوال النحاة حول هذا الاستعمال لـ(سمع) يكشف أن السبب وراء اختلافهم فيه إنما يرجع إلى حمل بعضهم له على باب (ظن وأخواتها) ، ورفض جمهورهم هذا الحمل لأسباب رأوها منها :

١. أن (ظن) تدخل على المبتدأ والخبر ، وليس كذلك (سمعت)

٢. أن المفعول الثانى لـ (سمعت) جملة ، والجملة لا تقع مفعولة إلا فى باب (ظن) .

٣. أن (سمع) يجوز تعديته إلى مفعول واحد ، ولا يجوز ذلك فى (ظن) .

٤. أن (ظن) يجوز فيه الإلغاء ولا يجوز ذلك فى (سمع) .

وقد حاول فريق منهم ـ خاصة القائلين بتعدية هذا الفعل إلى المفعولين ـ دحض هذه الاعتراضات وتفنيدها ، ومنهم ابن مالك ، الذى حمل الفعل على (باب ظن) وأخواتها خاصة (رأى) العلمية ، معللاً ذلك بأن السمع طريق العلم [٢]. ونصّ ابن أبى الربيع فى ملخصه على أن (سمعت) إن دخلت على ما لا يُسمع كانت من هذا الباب الذى ينصب مفعولين وأجهد نفسه فى البحث عن وجه شبه بين هذا الفعل وبعض أفعال باب (ظن) ، ثم انتهى فى محاولته إلى حمل (سمع) على رأى العلمية معللاً ذلك أيضًا بأن السمع طريق من طرق العلم . ومن ثمّ فقد أُثبت لـ (سمع) بعضًا مما أثبته النحاة لأفعال باب (ظن) من جواز دخوله على المبتدأ والخبر ، ووقوع مفعوله الثانى جملة[٣].. إلخ ، وأما القول بأنه لا يجوز فيه الإلغاء ، وباب (ظن) يجوز إلغاؤه ، فقد تولى الصبّان دفعه و ذلك فى قوله " بأن من باب (ظن) ما لا يجوز

[١] انظر : السابق ١/ ٥٩٨ وما بعدها .
[٢] انظر : شرح التسهيل ٢ / ٨٤ وما بعدها . وروح المعانى للألوسى ٩ / ٦١
[٣] انظر : الملخص فى ضبط قوانين العربية ١ / ٢٥٨ وما بعدها

إلغاؤه كـ (هبْ وتعلم ، وأفعال التصيير) ثم قال : فلتكن (سمع) مثل ما ذُكر فتدبر" [١]. كما ذهب الزمخشرى فى بعض أقواله إلى جواز إلغاء (سمع) بعد أن ذهب إلى أنه من باب (علم) لما فيه من معنى العلم ، ولأن السمع طريق من طرق العلم [٢]. والحق الذى يثبته الاستعمال ويؤكده ــ أن هناك وجه شبه ومشاركة فى بعض الخصائص بين (سمع) وبعض أفعال باب (ظن) . فأفعال هذا الباب قد توجّه إلى معانٍ أُخر فلا تفتقر إلى مفعولين وتكتفى بمفعول واحد كما فى (ظننت) نفسها التى تستعمل على ثلاثة أضرب : ضرب على بابها وهو ترجح أحد الدليلين المتعارضين على الآخر وهو (الظن) ، وهى إذا كانت كذلك تدخل على المبتدأ والخبر ، ومعناها متعلق بالجملة . وقد يقوى الراجح فى نظر المتكلم فيذهب بها مذهب اليقين فتجرى مجرى (علمت) فتقتضى مفعولين أيضًا ، من ذلك مثلاً قوله تعالى : ﴿ ورأى المجرمون النار فظنوا أنهم مواقعوها﴾[٣] فالظن هنا يقين . وقد يقوى الشك بالنظر إلى المرجوح فتصير فى معنى الوهم ، فتقول : ظننت زيدًا . بمعنى : اتهمته ، فهى لذلك تكتفى بمفعول واحد [٤] . ولعل تأمل استعمالات (سمع) فى اللغة العربية والقرآن الكريم يوضح هذا الوجه من المشاركة ويؤكده ، حيث نجده تارة ينصب مفعولين ، وذلك إذا كان بمعنى (علم) على ما انتهى إليه بعض النحاة . وبهذا المعنى يمكن فهم قوله تعالى: " ربنا إننا سمعنا منادِيًا ينادى للإيمان " وقوله تعالى: " سمعنا فتى يذكرهم " فالسمع هنا سمع العلم ومعنى الفعل فى هذه السياقات (عَلِمْنا). وتارة أخرى يأتى ناصبًا لمفعول واحد ، وذلك إذا كان بمعنى (سمع الأذن) كما في قوله تعالى : ﴿ يسمعون كلامَ اللهِ ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه ﴾[٥] وأرى أن من أسباب اختلافهم حول هذا الفعل واضطرابهم فيه هو خلطهم بين هذين المستويين ، وعدم فصلهم بينهما فى الاستعمال والدلالة ، هذا على الرغم من تنبه بعضهم إلى أن (سمع) لا ينصب مفعولين إلا بتوفر تلك الشروط التى استنبطوها من استعماله وهى كونه داخلاً على ذات ، وكون مفعوله الثانى مما يسمع وهى شروط نرى إمكانية تجاوزها أو التعديل فيها على نحو ما لاحظناه من إمكانية كون مفعوله الثانى دالاً على صوت مطلق دون شرط كونه قولاً أو نطقًا . أضف إلى هذا جواز وقوع هذا المفعول اسمًا أو ظرفًا دون شرط وقوعه فعلاً مضارعًا جاء فى حاشية الشهاب " وما

---

[١] انظر : حاشية الصبّان
[٢] انظر : الكشاف ٢ / ٣٨٠
[٣] سورة الكهف / آية / ٥٣
[٤] انظر : شرح المفصل ٧ ٨١
[٥] سورة البقرة / آية ٧٥

قيل أنه لا يجوز بعده إلا المضارع غير صحيح لوقوع الظرف واسم الفاعل كما سمعته "[١] وهو أمر أثبته الاستعمال ولم ترفضه اللغة

وخلاصة القول فى (سمع) أنه يجب أن نفصل فى استعماله ودلالته بين هذين المستويين ، وإن اتفق شكل الفعل فيهما ، واضعين فى الاعتبار أن كون الفعل متعديًا أو غير متعدٍّ ، أيًا كان تعديه لواحد أو اثنين إنما يرجع فى الأساس إلى شيء يتعلق بمعانى الأفعال وحقائقها لا بألفاظها وصيغها [٢].

ب ــ تعديته بالهمزة :

قال الفارسىّ : " الأفعال التى لا تتعدى إلى مفعول إذا نُقلت بالهمزة تعدت إلى مفعول ، والمتعدية إلى مفعول إذا نُقلت بالهمزة تعدت إلى مفعولين [٣] " وقد فرّق سيبويه من حيث الدلالة بين صيغة اللازم (فَعَل) والمتعدى بالهمزة (أفعَل) وجعل مردّ هذا الفرق إلى ما يطرأ على الصيغة من معنى التَّصيير فقال : تقول : دخل وخرج وجلس ، فإذا أخبرت أن غيره صيّره إلى شيءٍ من هذا قلت : أخرجه وأدخله وأجلسه .. وتقول : فزِع وأفزعته وخاف وأخفته وجال وأجلته ، وجاء وأجأته ، فأكثر ما يكون على فَعَل إذا أردت أن غيره أدخله فى ذلك يُبنى الفعل منه على أفعلت . ومن ذلك : مكث وأمكثته[٤]. وقد اختلف فى التعدى بالهمزة من حيث السماع والقياس ، والذى عليه سيبويه وتبعه فيه جمهور النحاة أنه قياس فى اللازم سماع فى المتعدى [٥] . وقد جاء فى معاجم العربية قولهم : أسمعه صوتًا سمَّعه تسميعًا ، وقولهم : أسمعت زيدًا ، أى : أبلغته [٦] . وعلى أية حال ، فإن (أسمع) يصل إلى مفعولين ثانيهما إما أن يكون صريحًا و إما أن يكون غير صريح ، وقد جاءت آيات القرآن الكريم لتكشف عن هذا الاستعمال للفعل وتوضحه وتؤكده ، من ذلك مثلاً قوله تعالى : ﴿ ولا تُسمِعُ الصُّمَّ الدعاءَ إذا ولّوا مدبرين﴾[٧] وقد قرأه ابن كثير " ولا يَسْمعُ الصُّمُّ الدعاءَ " من (سمع) ثلاثيًا على الإخبار عنهم ، وقرأه الباقون (ولا تُسْمِع) من أسْمَع [٨]. وقد ورد الفعل ومفعوله الثانى محذوفًا فى بقية المواضع فى القرآن الكريم من ذلك

---

[١] انظر : حاشية الشهاب ٣ / ٩١
[٢] انظر : المقتصد ١ / ٦٠١
[٣] المسائل البغداديات / ٣٤ وانظر : الخصائص ٢ / ٢١٤
[٤] الكتاب ٤ / ٥٥ وانظر : المقتضب ٢ / ١٠٤
[٥] انظر : الكتاب ٤ / ٥٦ ، ٥٧ وانظر آراء النحاة فى هذه المسألة فى كتاب همع الهوامع للسيوطى ٥ / ١٤ تحقيق عبد العال سالم مكرم
[٦] انظر : الصحاح للجوهرى (سمع) ولسان العرب ٨ / ١٦٢
[٧] سورة النمل / آية / ٢٧ وسورة الروم / آية ٥٢
[٨] انظر : الكشف ٢/ ١٦٥ ، الحجة فى القراءات السبع ٢٤٩ وإملاء ما من به الرحمن / ١٧٥

قوله تعالى : ﴿ ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ، ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون ﴾[١] أى : لأسمعهم الحجج والمواعظ ، وقيل : لأسمعهم كلام الموتى الذين طلبوا إحياءهم ، وقيل : لأسمعهم جواب كل ما يسألون عنه .ومنه قوله تعالى : ﴿ أفأنت تُسْمِع الصُّمَّ ولو كانوا لا يعقلون ﴾[٢] وقوله :﴿إن الله يُسمع من يشاء وما أنت بمسمع من فى القبور ﴾[٣] وقوله أيضًا:﴿ إنك لا تُسْمِع الموتى﴾[٤] وهكذا يحذف المفعول الثانى عند استعمال هذه الصيغة من صيغ (سمع) مع جواز تقدير هذا المفعول بحسب سياق كل آية وما يتطلبه من معنى .

[١] سورة الأنفال / آية ٢٣
[٢] سورة يونس / آية ٤٢
[٣] سورة فاطر / آية ٢٢
[٤] سورة النمل / آية ٨

نتائج البحث

يستطيع قارئ هذا البحث الخروج منه بعدة نتائج منها :

١. لـ (سمع) عدة معانٍ منها : سمع الإدراك ومتعلقه الأصوات ، وسمع العقل والفهم ومتعلقه المعانى وكلاهما يتعدى بنفسه .

٢. تتعدد معانى (سمع) وتتنوع دلالته فيأتى بمعنى " أجاب وعلم وفهم وتدبر ... " وتتوقف هذه الدلالات على أمور منها : طبيعة الفاعل الذى يقوم بالفعل ، والمفعول الواقع عليه الفعل ، وكذا السياق وما يحيط به من ظروف وملابسات .

٣. المعانى التى يكتسبها الفعل تتحقق له على سبيل الحقيقة وليس المجاز كما نصّت عليه معاجم اللغة ، ووضحه استعمال القرآن الكريم .

٤. يتعدى (سمع) بواسطة حروف الإضافة فيكتسب دلالات جديدة تتنوع بحسب ما تحمله تلك الحروف من معان حيث تكون تلك الحروف جهات فى تعدية الفعل ، وهذه المعانى تتحقق له على سبيل الحقيقة وليس التضمين .

٥. لـ (سمع) فى اللغة العربية والقرآن الكريم مستويان فى الاستعمال ، الأول يأتى فيه بمعنى " سمع الأذن " وهذا ينصب مفعولاً واحدًا ومتعلقه الأصوات ، والثانى يكون بمعنى " علم " وهذا يتعلق بالذات وينصب مفعولين الثانى منهما يدل على صوت ، ويجب عند دراسته الفصل بين هذين المستويين ؛ لما يترتب على كل واحد منهما من أثر فى الدلالة والتركيب النحوى .

مراجع البحث

- الأصول ،دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ،الدكتور / تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢م
- الأفعال في القرآن الكريم – الدكتور /عبد الحميد السيد – مكتبة الحامد – عمّان،٢٠٠٣م
- الأمالي النحوية ـــ لابن الحاجب ـــ تحقيق الدكتور / هادي حسن حمودي ـــ عالم الكتب ، ط١ ،١٩٨٥م
- أمالي ابن الشجري ـــ تحقيق الدكتور / محمود الطناحي – مكتبة الخانجي.
- إملاء ما من به الرحمن لأ بي البقاء العكبري دار الكتب العلمية بيروت.
- الإيضاح العضدي ـــ لأبي علي الفارسي ـــ تحقيق الدكتور /حسن شاذلي فرهود ،ط٢،دار العلوم للطباعة والنشر ،١٩٨٨م
- البحر المحيط –لأبي حيان الأندلسي –مطبعة السعادة –القاهرة .
- بدائع الفوائد ـــ لابن قيّم الجوزية ـــ دار الكتاب العربي
- البيان في غريب إعراب القران ـــ لابن الأنباري ـــ تحقيق الدكتور/ طه عبد الحميد ،الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٠م
- تهذيب الخواص من درة الغواص ـــ لابن منظور الأنصاري ـــ دراسة وتحقيق / الدكتور / الشريف البركاتي ط١ ،١٩٩٤
- جامع البيان في تأويل القران لأبي جعفر بن جرير الطبري ـــ دار الكتب العلمية ،ط١ ١٩٩٢م
- حاشية الخضري علي شرح ابن عقيل ـــ دار الفكر ـــ بيروت ،١٩٧٨م
- حاشية الشهاب ،المسماة ـــكفاية القاضي وكفاية الراضي ـــ علي تفسير البيضاوي ـــ المكتبة الإسلامية ـــ ديار بكر ـــ تركيا .
- حاشية الصبان علي شرح الأشموني ـــ محمد بن علي الصّبان.

- الحجة في القراءات السبع ـــ لابن خالويه ، تحقيق الدكتور / عبد العال سالم مكرم ـــ دار الشروق ـــ بيروت ١٩٧١م
- خزانة الأدب ـــللبغدادي ، تحقيق وشرح / عبدالسلام هارون ،القاهرة ١٩٨٦م
- الخصائص ـــ لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق / محمد علي النجار ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٣ ،١٩٨٦م
- دراسات في لغة القران ـــ الدكتور / محمد حسن عواد ـــ دار الفرقان ، عمان ،ط١ ،١٩٨٢م.
- د يوان ذى الرمة ،عني بتحقيقه / كارل هنرى هيس ،طبعة كمبريدج ،١٩١٩م.
- سر صناعة الإعراب ـــ لابن جني ـــ تحقيق الدكتور / حسن هنداوى / دار القلم ، ط٢ ،١٩٩٣ دمشق .
- شرح أبيات الجمل ـــ لابن السيد البطليوسى ، تحقيق الدكتور / عبد الله الناصير.
- شرح الأشموني علي الفية ابن مالك ـــ للعلامة نور الدين محمد الأشمونى ،دار إحياء الكتب العربية .
- شرح التسهيل لابن مالك ـــ تحقيق الدكتور / عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوى المختون ـــ دار هجر ، القاهرة .
- شرح التصريح علي التوضيح ـــ الشيخ خالد الأزهرى ـــ المطبعة الأزهرية.
- شرح جمل الزجاجى "الجمل الكبير " لابن عصفور الإشبيلى ،تحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح ، عالم الكتب ،ط١ ١٩٩٩م.
- شرح عيون الإعراب ،لأبي الحسن المجاشعي ـــ تحقيق الدكتور / عبد الفتاح سليم ،ط١ دار المعارف ـــ القاهرة ،١٩٨٨م.
- شرح كافية ابن الحاجب ، لرضى الدين الأستراباذى ـــ دار الكتب العلمية .
- شرح كافية ابن الحاجب ، للموصلى ، تحقيق الدكتور / على الشوملى ـــ دار الأمل ،الأردن ـــ ط١ ٢٠٠٠م
- شرح المفصل ، لموفق الدين بن يعيش ـــ عالم الكتب بيروت .

- الفروق في اللغة ، لأبي هلال العسكرى ـــ تحقيق لجنة إحياء التراث ، دار الأفـــاق الجديدة ،ط٥ ، ١٩٨٣م.
- القاموس المحيط ـــ للفيروزبادى ـــ مطبعة الحلبي ، القاهرة ١٩١٣م.
- الكامل في اللغة والأدب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق / محمد الدالي ،ط١ بـــيروت ، ١٩٨٦م.
- الكتاب لسيبويه ، تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون عالم الكتب –بيروت .١٩٨٣م
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ـــ للزمخشرى ، دارالكتاب العـــربي ط٣ ، ١٩٨٧م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القران وعلل القراءات ، لنور الدين الباقولى ، تحقيق الدكتور عبد القادر السعدى ، دار عمّار ـــ الأردن ط١ ٢٠٠١م
- كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان ،الحيدرة اليمنى ، تحقيق الدكتور / هادى مطر الهلالي ـــ دار عمار ط١ الأردن ٢٠٠٢م
- الكليات ، لأبي البقاء الكفوى ـــ مؤ سسة الرسالة ، ط٢ ١٩٩٨م.
- لسان العرب لابن منظور ، دار المعارف ـــ القاهرة .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، الدكتور / تمام حسان ـــ القاهرة ١٩٧٣م
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد بن عطية الأندلسي ، تحقيق / عبد الأنصارى و السيد عبد العال ـــ الدوحة ، قطر ١٩٨٨م .
- المسائل المشكلة ، المعروف بالبغداديات – لأبي علي الفارسى ، تحقيـــق الـــدكتور / صلاح الدين السنكاوى ـــ وزارة الأوقاف – العراق .
- المصباح المنير ، للعلامة الفيومى ـــ المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٩٦م.
- معانى القران ، للأ خفش ، سعيد بن مسعدة ، تحقيق الدكتور / عبد الأمير الـــورد –عالم الكتب ، بيروت /١٩٨٥م .
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ـــ المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٩١م.
- مفرادات ألفاظ القران ، للراغب الأصفهانى ، تحقيق / صفوان عدنان داوودى ـــــ دار القلم ، دمشق ط٣ /٢٠٠٢م.

- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجانى ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، العراق ١٩٨٢م.
- المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق / عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية ـــ القاهرة ١٩٧٩م .
- نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم السهيلى ، تحقيق الدكتور / محمد إبراهيم البنا ـــ قار يونس ، ليبيا ١٩٧٨م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ـــ دون تاريخ .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ـــ لجلال الدين السيوطى ، طبعة بدر الدين النعسانى ط١ مكتبة الخانجى .
- همع الهوامع ـــ للسيوطى ـــ تحقيق الدكتور / عبد العال سالم مكرم .